ظواهر دلالية في شرح ابن النحاس للمعلقات

إبراهيم عبد الله عبد الجواد

قسم اللغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن

ملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن بعض الظواهر الدلالية في شرح ابن النحاس للمعلقات، التي تؤكد بدورها التضافر القائم بين الدرس اللغوي والدرس الأدبي، ولا سيما أن هذا الشرح قد تشكل بأيد لغوية لدرء اللبس عن المتلقين للأدب.

وقد كشفت هذه الدراسة عن توافر ظاهرة المشترك اللغوي، والأضداد، وظاهرة الترادف، وظاهرة دقة الدلالة في هذا الشرح، وقد كانت هذه الظواهر تشكل الخطوط العريضة لهذه الدراسة.

بينت هذه الدراسة أن ابن النحاس قد وقف على بعض عوامل تشكل مثل هذه الظواهر في اللغة. وأوضحت أشكال التطور الدلالي وأنواعه، سواء أكان ذلك بتخصيص الدلالة؛ أي بنقلها من العام إلى الخاص. أم بتعميمها؛ أي بنقل الدلالة من الخاص إلى العام، أم بانتقال الدلالة عن طريق المجاز، إلى غير ذلك من أنواع.

Abstract

This study aims at revealing the existence of some semantic phenomena in Ibn-An-nahas's annotation of mucallaqat. Such phenomena, in turn, provide confirmatory evidence for the coalesoence between literary and linguistic studies, especially that such annotation was done by a linguist in order to protect the literary audience from ambiguity.

The study reveald that the phenomena of polysemy, synonymy, semantic precision are all available in this annotation this phenomena represented the main points of this study.

The study made it clear that Ibn-Annahas was aware of such phenomena. It also explained the types and forms of semantic change such as specialization and generalization and metaphoric transfer of meaning.

المقدمـــة:

يعد علم الدلالة أحد فروع الألسنية الحديثة، وهو من أحدث العلوم في ميادين اللغـــة والأدب والنقـــد في حلته الجديدة، ولقد عرفت العلوم العربية هذا العلم وكانت تصدر عنه مفهوماً لا اصطلاحاً على الرغم مـــن أن ابن خلدون يذكر المصطلح صراحة، إذ يقول: "يتعين النظر في دلالة الألفاظ، ذلك أن استفادة المعـــاني علـــى الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة"[1] وجـــاء في كتاب التعريفات للشريف الجرجاني: "الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلـــم بشـــيء آخـــر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول"[2].

لقد كانت الشروحات الشعرية، وما جاء منها على أيدي اللغويين خاصة من الدراسات التي اهتمت بعلـــم الدلالة على نحو لا يخرجها عن الإطار العام للدراسات اللغوية القديمة، ولهذا فإن هذه الدراســـة تنطلـــق مـــن المعطيات التي اشتمل عليها شرح ابن النحاس للقصائد المشهورات (المعلقات)، وهي تستنطق شرحه ، محاولـــة الوقوف على بعض ظواهر التطور الدلالي وأشكاله التي تتصل – ابتداء – بالجهود اللغوية والأبحاث الدلاليـــة، لا سيما أنها تتتبع أحوال الألفاظ ومعانيها، وتقف على التمايز الذي طرأ على واحد من الطرفين ومدى تأثـــيره في الصلة الرابطة بينهما.

تعكف هذه الدراسة على استخراج نتيجة لغوية بيئتها الدراسات النقدية اللغوية لتؤكد الجدلية القائمة بين الدراسات اللغوية والأدبية على أنها دراسات تضافرية، تؤكد العلاقة بين النقد والظاهرة الدلالية اللغوية، وذلـــك إذا ما استذكرنا جهود اللغويين في مجال شرح الشعر الذي يحتل مكانه في العمل النقدي، فقد قدم ابن الأنباري شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، وقدم لنا ابن جني: تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضـــل بـــن الربيع، والفسر الكبير (شرح ديوان أبي الطيب المتنبي). والفسر الصغير (شرح ديوان المتنبي)، والتمام في تفســـير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري. فمشمولات هذه الشروح تؤكد هدف الشراح المتمثل في توضيـــح غرض الشاعر، إذ يومئ الشارح إلى المواضع التي يفتن الشاعر فيها تصويراً مجازياً أو تمثيلاً، ويناقش أمثلة منـــها، وهم بهذا يحددون مسار العناصر الأخرى في شرحهم، فإذا ما نبهوا على أصول المعاني وكيفية انتقال المفـــردات من معنى قديم إلى آخر جديد، فإنما هم يسهمون في تنوير النص، وذلك من خلال تقليب الوجوه الاحتماليـــة لدلالات الألفاظ، فينبهون على المتعدد كي لا يقع القارئ في لبس أو وهم يؤدي إلى اضطـــراب في غـــرض الشاعر.

لعل اختيار هذا الشرح محور الدراسة يأتي رغبة في الكشف عن التحولات والتغيرات التي سجلها الـــرواة واللغويون لألفاظ اللغة، ولهذا فإن هذه الدراسة تعكف على تقديم أمثلة لبعض الظواهر الدلالية التي كانت مـــن

مشمولات شروح اللغويين للشعر وبخاصة شرح ابن النحاس للمعلقات، ولنؤكد أن هذه الشروح كانت تستند إلى الإطار اللغوي السائد، ولعلنا في هذه المحاولة نقف على بعض عوامل تشكل بعض الظواهر اللغوية ونبين الأصول التي استندت إليها في التشكل.

يتراءى لنا أن أهمية هذه الدراسة تكمن في البحث الدلالي المستند إلى نظرية السياق كما سماها (أولمان)؛ فهي تكشف عن جانب من جوانب البحث الدلالي ذات العلاقة بما سماه (أولمان) نظرية السياق في كتابه (دور الكلمة في اللغة)، فابن النحاس يهتم بأطوار اللفظة ومادتها اللغوية، وهو بهذا يمهد لإعطائها بعدها في النص، وما يحيط به من ظلال يفاد في بعضها ويترك ما يرى أنه ليس مفيداً في إطار النص أو الموقف، وسنقف عند تعليلاته التي جاءت لإفادة المعنى وترجع إلى ما هو أبعد من المفردات المنعزلة، أي بارتباطها فيما بينها، فتحرز التكامل مع غيرها من الألفاظ في نسق تركيبي خاص يضفي عليها حالات ما كانت لتفهم لولا هذا الاستعمال في نص معين.

يحاول ابن النحاس أن يورد الوجوه الاحتمالية لدلالات الكلمات لتبعد اللبس عن المتلقي في الفهم. ويعد شرحه من الدراسات التطبيقية في مجال البحث الدلالي، إذ نلحظ وقوفه عند لفظة ما فيبسط مرادفاتها، أو يذكر المعاني الأخرى التي تؤديها الألفاظ المشتركة أو الأضداد. وهو يورد المترادف مع شيء من التوضيح، والمناقشة أحياناً، ويبين أسباب الاستعمال الذي أجراه الشاعر، ولهذا تشكلت هذه الدراسة من مقدمة عامة، وعنوانات هي: المشترك اللفظي-الأضداد- الترادف- دقة الدلالة.

لم يكن ابن النحاس يدون نقولاً معجمية يثبتها في نهاية كل بيت، وإنما كان يعمل في تنوير النص وإزالة الغموض النابع من التعارض بين الدلالات المعجمية والمتشكل من كونه مشتركاً لفظياً أو متضاداً أو مترادفاً، فغدا من الممكن تعليل ورود مثل هذه الظواهر الدلالية في شرحه على أساس من توضيح المعنى، وقد أورث هذا شرحه صفة حسنة تتمثل في التفاعل القائم بين علم اللغة وجماليات الأدب وذلك بالكشف عن دلالات الألفاظ وتوجيهها.

وبعد. فإن ما أقوم به من عمل ما هو إلا عمل إنسان لا يمكن أن يكون كاملاً ، وإنما هو محاولة جادة إن شاء الله، وآمل أن تكون إعلاناً للدارسين للوقوف على الشروحات اللغوية بشكل عام والخلوص إلى نتائج أكثر اكتمالا، والله ولي التوفيق.

****

إنه من الأسس القارة في الدرس اللغوي القديم أن ألفاظ اللغة من حيث دلالتها ثلاثة أنواع، هي: المتباين، وهو أكثر اللغة، وذلك أن يدل اللفظ الواحد على معنى واحد. والمشترك اللفظي، وهو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى. والمترادف، وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد، يقول سيبويه: "واعلم أن من

كلامهم، اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[٣]، ويؤكد هذا قطرب ويفصله بقوله: "الكلام في ألفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه؛ فوجه منها وهو الأعم الأكثر اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين... وذلك كقولك: الرجل والمرأة، واليوم والليلة ... وهذا لا سبيل إلى جمعه وحصره لأن أكثر الكلام عليه. والوجه الثاني: اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد، وذلك مثل: عَيْر وحمار،وذئب وأسد ...والوجه الثالث؛ أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً، وذلك مثل: الأمة الرجل وحده يوتم به، والأمة القامة، قامة الرجل، والأمة من الأمم، ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً ما يكون متضاداً في الشيء وضده"[٤].

إن موضع اهتمام علم الدلالة، النوعان الثاني والثالث، المشترك اللفظي، والمترادف لأنهما من باب تعدد المعنى ولا سيما أن المعنى ما هو إلا علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول، أي بين الدال (اللفظ) والمدلول (المعنى) أو الدلالة، وهذه العلاقة تمكن كل منهما من استدعاء الآخر[٥]. ولهذا نقف في هذه الدراسة عند المشترك اللفظي وتحت مظلته ندرس الأضداد. ونقف كذلك عند ظاهرة الترادف،وظاهرة دقة الدلالة وهي الوجه الآخر للترادف ،ولعل هذا ما أفرزته - وبشكل طبيعي- طبيعة النصوص التي وقعنا عليها في شرح ابن النحاس للمعلقات.

المشترك اللفظي:

المشترك اللفظي هو لفظ واحد له أكثر من معنى وقد حدّه الأصوليون بقولهم: "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة "[٦]. وقد أوردت الدراسات الحديثة مصطلحاً للمشترك اللغوي هو Polysemy، وجاء بخصوص هذا المصطلح في دائرة المعارف اللغوية أنه "الحالة التي يتقاسم فيها معنيان أو أكثر نفس الصيغة[٧]. ويعرفه (Leech) بـ"كلمة واحدة لها معنيان أو أكثر"[٨]. ويقول أولمان: هي الحالات التي تتعدد فيها مدلولات الكلمات[٩]. وتؤكد هذه النقولات التطابق بين المفهومين عند الغرب والعرب.

قد يتشكل المشترك اللفظي من تحميل لفظ له دلالة قديمة (أصلية) دلالة اصطلاحية جديدة. ولعل دراسة هذا النوع من باب علم الدلالة التاريخي، ولا سيما أن مصطلح علم الدلالة استخدم أولاً في الإشارة إلى تطور المعنى وتغيره [١٠]، وقد حصر (بالمر) أنواع التغير الذي يحدث للفظة في تسعة أنماط هي: تضييق المعنى، وتوسيع المعنى، والاستعارة، والكناية، والمجاز المرسل، والمبالغة، وانحدار الدلالة، وانحطاط الدلالة، ورقي الدلالة[١١]. ونستذكر في هذا المقام قول الغزالي: " اعلم أن الأسماء اللغوية تنقسم إلى وضعية وعرفية ، والاسم يسمى عرفياً باعتبارين، أحدهما: أن يوضع الاسم لمعنى عام ثم يخصص عرف الاستعمال من أهل اللغة ذلك الاسم ببعض مسمياته كاختصاص اسم الدابة (لذوات الأربع) مع أن الوضع لكل ما يدب ...وثانيهما : أن يصير الاسم

شائعاً في غير ما وضع له أولا، بل فيما هو مجاز فيه كلفظ (الغائط) الموضوع ابتداء للمطمئن من الأرض..فصار أصل الوضع منسياً، والمجاز معروفاً سابقاً إلى الفهم بعرف الاستعمال، وذلك بالوضع الأول، فالأسامي اللغوية إما وضعية وإما عرفية، أما ما انفرد به المحترفون وأرباب الصناعات بوصفه لأدواتهم فلا يجوز أن يسمى عرفياً"[١٢].

يلحظ أن الغزالي يقسم الاسم باعتبار العرفية إلى ما يوضع لعام ثم يخصص بعرف الاستعمال بعد ذلك، وإلى ما شاع في غير ما وضع له أولا، وأصبح مجازاً فيه. وأما ما استخدمه أرباب المهن فتعد أسماؤها وضعاً أصلياً وليس من قبيل العرف. ويشير إلى أن التخصيص أو شيوع الاستعمال يكسبان اللفظ عرفيته، كما أن الدلالات المجازية التي اكتسبتها الألفاظ كانت وضعية في حالتها الأولى، ولا يعرف أن هذا الاسم أو ذاك يدل على معنى مجازي إلا إذا عرف الوضع الأول له، والأسماء العرفية كانت وضعية في بادىء الأمر ثم أكسبها الاستعمال معنى عرفياً جديداً.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الاستعمال المجازي هو غير المعنى المجازي، فالاستعمال المجازي هو استعمال اللفظ في معنى غير المعنى الموضوع له لوجود علاقة بين المعنيين، أ ما المعنى المجازي-إذا قصد به المعنى العرفي - فهو المعنى الذي اكتسبه اللفظ المستعمل في اصطلاح التخاطب وفي غير ما وضع له أول. وفي ضوء ذلك نحاول أن نكشف عن أنواع التغير التي جاء بها ابن النحاس في شرحه للمعلقات، محاولين الكشف عن الأسباب في طي هذه الأنواع.

١- انتقال الدلالة من العام إلى الخاص

تحت مظلة هذا العنوان يستوقفنا قول ابن النحاس: "والمدامة: الخمر، وقيل: سميت مدامة، لدوامها في الدن، وقيل: لأنهم يديمون شربها، وقيل لأنه يغلى عليها حتى تسكن، لأنه يقال: دام إذا سكن وثبت، فإن قيل فهل يقال لكل ما سكن مدام؟ قيل الأصل هذا، ثم يخص الشيء باسم، وقد خصت الخمر بأسماء وصفات"[١٣]. ففي تساؤل ابن النحاس وإجابته ما يؤكد تخصيص المعنى العام، وإشارته الصريحة إلى ظاهرة تخصيص الدلالة فالأصل أن يقال لكل ما سكن مدام (قيل الأصل هذا)، بيد أن هذه الدلالة خصصت وقلصت لتقتصر على الخمرة فحسب، وتتبدى منهجية ابن النحاس في شرحه إذ تستند إلى المنهجية الوصفية، فتراه يسجل ما قيل؛ (وقيل سميت ...وقيل لأنهم... وقيل لأنه...)، وهذا ديدن ابن النحاس على ما سيلحظ من أمثلة هذه الدراسة.

لقد أورد ابن النحاس ملاحظ عدة تؤكد هذه الظاهرة في انتقال الدلالة، فهو يقول في شرح قول الأعشى:

فكلنا مغرم يهذي بصاحبه ناءٍ ودانٍ ومخبول ومختبل

يقول: "والنائي: البعيد، ومنه النؤي لأنه حاجز يباعد السيل[١٤]. ويلحظ هنا انتقال الدلالة من العام إلى الخاص، إذ لا تشتمل كلمة (نؤي) على الدلالة العامة (البعد)فحسب، وإنما حصرت، وخصصت للدلالة على إبعاد ماء المطر عن الخيام.فبعد أن كانت تدل على البعيد، أصبحت تدل على شيء محدد خاص وهو الحاجز الذي يباعد السيل عن الخيام. وقريب من هذا قوله: "المغار: المحكم الفتل، يقال أغرت الحبل إغارة، وأغرت على العدو، وغارة ..."[١٥] فيبدو أن الأصل فيها مرتبط بالحبل وإعداده وإحكام فتله، ثم خصصت هذه الدلالة لتدل على الغارة والإغارة على العدو. ويضاف إلى هذا قوله: "والمتبتل قيل هو المنفرد، وحقيقته أنه المنقطع عن الناس المشغول بعبادة ربه "[١٦]. وهذا يشي بانتقال الدلالة من العام إلى الخاص، إذ كانت تدل على كل منفرد، وغدت تدل على المنقطع من الناس المشغول بعبادة ربه، ويحدد ابن النحاس الدلالة الأصلية للمتبتل بالمنفرد، وأكد حقيقته بالمنقطع، ويؤكد هذا ما وجدناه في غريب الحديث، إذ يقول صاحبه: "وأصل التبتل القطع"[١٧]. والبتل: القطع، وتبتل إلى الله؛ انقطع وأخلص، والتبتل: الانقطاع عن الدنيا إلى الله تعالى، ويقال للعابد إذا ترك كل شيء وأقبل على العبادة: قد تبتل؛ أي قطع كل شيء إلا أمر الله وطاعته[١٨]. وهي في العبرية "(بتولا) وفي السريانية (بتولتا) تطلق على العذراء التي لم تقتض وقد تطلق على المرأة الصغيرة"[١٩]. ويضاف إلى هذا أن ابن النحاس يذكر دلالة القصد في قوله "المشغول بعبادة ربه"، وهي الدلالة العرفية، وفيها تخصيص للدلالة الأصلية القادمة من القيم الإسلامية.

يقودنا هذا الاستشهاد إلى أن تخصيص الدلالة قد يكون قادماً من الحقول الدلالية الإسلامية، فابن النحاس يشير إلى بعض الدلالات المرتبطة بالإسلام وقيمه، فهو يقول "والبرك: الإبل البارکة، وقيل لها برْك لاجتماع مباركه، ويقال برك البعير، إذا ألقى صدره على الأرض، ويقال للصدر برْكٌ وبركة، ويقال: إن البركة مشتقة من البرك، لأن معناها خير مقيم وسرور لازم، وقولهم: مبارك، معناه الخير يأتي بتزوله. وتبارك الله رب العالمين منه "[٢٠].

يلاحظ أن ابن النحاس يذكر الدلالة العرفية –ابتداءً– بقوله: البرك الإبل البارکة. ثم يكشف عن انتقال الدلالة عن طريق الاشتقاق إلى "ألقى صدره على الأرض"، فهو يشير إلى عملية انتقال الدلالة الذي أصابها عن طريق المجاز لعلاقة المكانية، فإذا عددنا (برك) بمعنى ألقى صدره على الأرض، فإن انتقال الدلالة في الصدر جاءت من أن صدر البعير هو الذي يلاصق الأرض، ولذلك انتقلت الدلالة لارتباط صدر البعير بالأرض، والبرك بملاصقة الأرض. و(التصاق صدر البعير بالأرض) يعني إقامته على الأرض، و(خير مقيم) تلتقي معها في هذا الإطار، وقد أورد صاحب اللسان الكثير مما أورده ابن النحاس إذ يقول: برك البعير يبرك بروكا، أي استناخ،... وبرك ألقى بركه بالأرض وهو صدره، وتطلق البركة على الزيادة، والأصل الأول. [٢١] ولا بد من

التنويه بالانتقال الدلالي في هذا سابق للإسلام في هذا الأصل اللغوي إلا أنه تأكد في الإسلام وظهر في شرح ابن النحاس.

يلتقي مع هذا ما أورده ابن النحاس في شرح قول امرئ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن خَبْتٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَل

إذ يقول: "والخبت ما اطمأن من الأرض، والمخبت مشتق من هذا، فمعنى المخبت، المطمئن بالإيمان بالله والتوكل عليه" [٢٢] فهو يقر بأن الاشتقاق سبب من الأسباب التي تورث انتقال الدلالة ابتداءً، ثم إننا نلاحظ أنه يذكر الدلالة العرفية وهي (ما اطمأن من الأرض) ثم يبين دلالة اللفظة الأصلية عن طريق المجاز لعلاقة المكانية، وذلك لارتباط بين الدلالة العرفية والدلالة اللغوية لـ (اطمأن)، والمخبت مشتق من هذا؛ (المطمئن بالإيمان بالله والتوكل عليه).

يأتي ابن النحاس بدلالة ذات ارتباط بالإسلام وقيمه في شرحه لقول لبيد بن ربيعه:

يعلو طريقة مَتْنها متواتراً في ليلة كَفَرَ النّجوم غمامُها

إذ يقول: "وكفر، غطى يريد أنها ليلة مظلمة ،وقد غطى السحاب فيها النجوم، ويقال: إنما سمي الكافر كافراً؛ لأنه غطى ما ينبغي أن يظهره من دين الله عز وجل، وقيل إنما سمي كافراً لأن الكفر كفَرَ قلبه أي غطاه"[٢٣]. ويقول في موقع آخر: "والكافر يعني به الليل لأنه يستر بظلمته وهذا تمثيل"[٢٤]. فهو يورد عدداً من الدلالات التي بمعنى غطى، والمرجعية في هذه الدلالة هي الدلالة الإسلامية المخصصة اصطلاحاً، وهو يبين أن دلالة(كفر) الأصلية تعني الدلالة المادية (غطى) وقد استعملت هنا بالمعنى نفسه، بيد أنها انتقلت من المادي المحسوس إلى المعنوي، و لم ينس ابن النحاس الدلالة السياقية فهي هنا لتدل على أنها ليلة مظلمة غطى السحاب فيها النجوم، ثم أصبحت دلالة (الكفر) دلالة مجردة حين سمي الكافر كافراً، لأنه يغطي نعم الله ويخالف دينه، وهكذا فقد قيل للزارع كافراً لأنه يغطي البذور بالتراب لتنبت، وقد جاء صاحب اللسان على معظم هذه الدلالات[٢٥].

ويورد ابن النحاس في شرح قول عمرو بن كلثوم:

أخذْن على بُعُولتهنّ عهداً إذا لاقوا فوارس مُعْلمينا

إذ يقول: "البعولة: ها هنا الأزواج، وحدهم بعل، وأصل البعل في اللغة ما علا وارتفع، ومنه قيل للسيد بعل، قال الله عز وجل؛ "أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين"[٢٦]،أي أتدعون ما سميتموه سيداً، ومنه قيل لما روي بالمطربعل"[٢٧]، والملاحظ أن ابن النحاس يكشف عن الدلالة العرفية للفظة (بعل) وهي:لما روي بالمطر ،وبين انتقال الدلالة فيها من العام إلى الخاص، ويبين كذلك ما فيها من الاشتراك اللفظي لأنها تدلك كذلك

على الزوج، واللفظ متداول على أنه من أسماء الآلهة المعروفة حتى عند الأمم العربية القديمة، كما يشير إلى ذلك صاحب القاموس المحيط: "بعل: صنم كان لقوم الياس عليه السلام"[٢٨]، وصاحب اللسان إذ يقول: وقال كراع: هو صنم كان لقوم يونس ... وقال الأزهري: قيل إن بعلا كان صنما من ذهب يعبدونه ...وهو الزوج والنكاح والرب والمالك [٢٩].

٢- انتقال الدلالة من الخاص إلى العام

لاحظنا آنفاً انتقال الدلالة من العام إلى الخاص، إذ لا تطلق اللفظة إلا على بعض ما كانت تطلق عليه من قبل، أو تنفرد بالدلالة، وسنلاحظ تحت هذا العنوان تعميم الدلالة الخاصة، فتطلق على معنى يشمل معناها الأصلي، ومعاني أخرى تشترك معها في بعض الصفات، وهذا من باب الاتساع في الدلالة، وللنظر في قول ابن النحاس إذ يشرح قول الأعشى:

قالوا ثماد فبطن الخال جادهما والعسجدية فالأبواء فالرجل

يقول: "قالوا ثماد، والثماد في الأصل جمع ثمد، قال الأصمعي: والثَّمد وإن كان يستعمل لكل شيء قليل، فإن أصله أن تكثر الأمطار فيحتقن الماء تحت الرمل، فإذا كشف ظهر، ويقال: رجل مثمود إذا كان مقلاً مقترا عليه الرزق، وإذا وصف القوم بأنهم في حرب شديد، قيل: تركناهم يمصون الثمد، ويقال: إن الأثمد من هذا لقلة ما يؤخذ منه وسرعة نصوله" [٣٠]. فكلمة (ثمد) كانت محصورة فيما تبقى من ماء الأمطار تحت الرمل، ثم اتسعت دلالتها لتدل على التقتير، والقلة بسبب الحرب...

ويستوقفنا ما أورد ابن النحاس في شرحه لبيت عنترة بن شداد:

هل غادر الشعراء من متردَّم أم هل عرفت الربع بعد توهم

إذ يقول: "والربع: المترل في الربيع ثم كثر استعمالهم إياه حتى قيل: ربع، وإن لم يكن في الربيع، وكذلك دار من التدوير، ثم كثر استعمالهم ذلك حتى قيل: دار وإن لم تكن مدورة "[٣١]. وفي هذا انتقال للدلالة من الخاص إلى العام، فقد كانت لفظة (ربع) دالة على المترل في الربيع، بيد أنها عممت وغدت تدل على كل مترل، وهو يشير هنا إلى عامل من عوامل تشكل الدلالة الجديدة الذي يرد إلى كثرة الاستعمال، وفي هذا إضافة عامل جديد للتطور الدلالي واتساعه وهو كثرة الاستعمال، ويلاحظ أنها تخرج إلى شيء آخر عام هو : "الجماعة" أو "الفريق" كأن يقال : "ربع فلان"..والربع وهكذا.

قد يكون انتقال الدلالة من الخاص إلى العام بانتقال الدلالة من المادي إلى المادي على نحو قوله: "والعلقم: الحنظل، ويقال لكل مر علقم"[٣٢] وهنا انتقال للدلالة من الخاص إلى العام، فقد أصبحت لفظة (علقم) تطلق على كل مر في الوقت الذي كانت تطلق على الحنظل على وجه مخصوص.

قد تجد في الشاهد الواحد تخصيص المعنى العام أو تعميم المعنى الخاص وذلك على نحو ما يقول: "(الذبل) الضمور، والجياش، الذي يجيش في عدوه، كما تجيش القدر في غلیانها، وجياش يقع بمعنى التكثير[٣٣] فقد عممت الدلالة لتشمل غليان القدر وسرعة الفرس، ثم سميت الفرس بواحد من مشتقات الأصل اللغوي (الجياش). أي الفرس الذي يجيش في عدوه، فيلاحظ اتساع الدلالة فضلاً على تخصيصها.

ومن باب اتساع الدلالة ما يلاحظ في شرح ابن النحاس لبيت لبيد بن ربيعه.

عريت وكان بها الجميع فأبكروا مِنها وغُودر نُؤيُها وثمامُها

إذ يقول: "وغودر: ترك وخلّف، وقيل إنما سمي الغدير غديراً لأن السيل غادره أي تركه، وقيل إنما سمي غديراً لأن المسافرين يمرون به ملآن ماء. ويرجعون فلا يجدون فيه شيئاً فكأنه غدر بهم"[٣٤] فابن النحاس يورد الدلالات المختلفة محاولاً تأصيل كل منها، فنراه يبين أن دلالتها على الغدير مرتبطة بدلالتها اللغوية على الغدر أو المغادرة، وكأن الدلالة قد انتقلت من الوصفية إلى العلمية عن طريق الاشتقاق، وتخصصت بالغدير ؛ لأنه يغدر بالمسافرين أو لأنه يغادر مكانه،وكأن هذه الصفة المشتركة أورثته دلالة جديدة حتى غدت علما عليه.

وقد تخرج اللفظة عن دلالتها الأصلية فتطلق على معنى أو دلالة أخرى تربطها به علاقة ما ،وتصبح متداولة وملتصقة بهذه الدلالة الجديدة بعد أن كانت مستقاة من شيء آخر، وهذا يعني انتقال الدلالة من محل إلى محال، فهو يورد في شرح بيت زهير بن أبي سلمى:

تبصّرْ خليلي هل ترى من ظعائن تحمَّلن بالعلياء من فوق جُرْثُم

"واحد الظعائن: ظعينة وهي المرأة في الهودج، وسميت ظعينة، لأنها يظعن بها أي يسافر بها، وأكثر أهل اللغة يقول: لما كثر استعمالهم لهذا سموا المرأة ظعينة، وسمو الهودج ظعينة، وقال أبو الحسن بن كيسان: هذا من الأسماء التي وصفت على شيئين إذا فارق أحدهما صاحبه لم يقع له ذلك الاسم، ولا يقال للمرأة ظعينة حتى تكون في الهودج ولا يقال للهودج ظعينة حتى يكون فيه المرأة"[٣٥] ويستدعي هذا الشاهد إلى الذهن المجاز المرسل الذي علاقته المحلية، فهو يطلق المحل ويريد الحال بالمحل على نحو قوله تعالى: "واسألوا القرية التي كنا فيها" وهو يريد أهل القرية، وهذا ما يؤكد أن انتقال الدلالة من مجال إلى مجال آخر قد يكون عن طريق المجاز. فالمرأة التي يظعن بها أي يسافر سميت ظعينة، ويرد هذا إلى عامل كثرة الاستعمال، إذ يقول: "لما كثر استعمالهم لهذا" يقترب من هذا ما أورده ابن النحاس في شرح قول عمرو بن كلثوم:

ذراعَيْ عَيطلٍ أدماء بِكْرٍ تربعت الأجارعُ والمتونا

يقول: "المتون جمع متن، والمتن الأرض الصلبة الجلدة، ومنه يقال: فلان متين[٣٦] فقد انتقلت الدلالة من صفات مرتبطة بالجمادات إلى صفات مرتبطة بالإنسان، فالقدرة على تحمل المشاق والقيام بأعمال كثيرة تسوغ أن نستخدم كلمة (المتين) للدلالة على الرجل القوي، ولهذا يقال: فلان متين بجامع الصفة المشتركة على سبيل المجاز بين الإنسان والأرض في التحمل.

وقد يكون انتقال الدلالة عن طريق الاشتقاق، ويستوقفنا في هذا المجال ما جاء به ابن النحاس شارحاً لقول عنترة:

يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بِئْرٍ في لبان الأدهَم

يقول: "اللبان: الصدر(٣٧)، ويقول في موقع آخر: "واللبان: الحاجة"[٣٨] فاللبان أولاً دلالة على الصدر في الإنسان خاصة لعلاقة مجازية، واللبان دلت على الحاجة، وهناك توضيح طريف للدكتور فايز الداية يقول فيه: "وإننا لو أعدنا تصور التطور الدلالي في المادة اللغوية لرأينا.

١. اللبن دلالة على السائل المستمد من الثدي.

٢. ثم اللبان دلالة على الصدر في الإنسان خاصة لعلاقة مجازية مرسلة، ولشدة حاجة العربي لفرسه وإعجابه بها استعار لها التسمية المخصوصة بالمرأة أولاً ثم المعممة لتشمل صدر الرجل.

٣. اللبانة وهذه صيغة مؤنثة دلت على الحاجة.

والارتباط واضح في ضرورة اللبن للطفل فهو الحاجة الأولى والأهم مما عداها، لذا يتمثل بها للمطالب الأساسية"[٣٩]. وهذا تفسير يعتمد على البراعة في التحكم في الدلالات المرتبطة بالعالم الخارجي بعيداً عن المعنى المعجمي، فاللَّبان (بالفتح) هو الصدر في حين أن اللُّبان (بالضم) جمع لبانة أي الحاجة. وقد تنبه ابن النحاس إلى هذا فالأولى وردت في سياق غير سياق الثانية.

قد تنتقل الدلالة من مجال مادي محسوس إلى آخر ذهني على نحو ما نلاحظه في قول ابن النحاس: "رجل بليد متبلد؛ إذا أثر فيه الجهل، حتى يذهب به عن فطن الناس واحتيالهم، وكذلك يقال في الدواب، وأصل البلادة والتبلد من التأثير ويقال في جلده "بلد" إذا كانت فيه آثار، وكذلك يقال: في غير الجلد، ويقال: لكركرة البعير بلدة لأنها تؤثر في الأرض كما قال الشاعر:

أنيخت فألفت بلدة فوق بلدةٍ قليل بها الأصوات إلا بغامها

ومن هذا سميت البلدة من البلد لأن موضع مواطن الناس، وموضع تأثيرهم"[٤٠] فالدلالة على نحو ما يتضح من هذا النقل من المعنى الحسي (التأثير) إلى المعنى المجرد الذهني (البليد)" المسلوب القدرة على الفعل الصحيح تحت مؤثر الجهل. وقد اشتقت منه دلالة أخرى تدل على البلد الصفة المشابهة في التأثير.

يطالعنا في هذا المقام شرح ابن النحاس لقول لبيد بن ربيعه:

أو رجع واشمة أسِفَّ نؤورها كِففاً تعرَّض فوقهُنّ وشامُها

فيقول: "والكفف الدارات من الوشم، وكانوا يشمون بنقش ودارات، والواحدة كفة ويقال: لكل مدور كفة نحو كفة الميزان، وما أشبهها، ويقال: لكل مستطيل كُفة ومنه قيل لحاشية الثوب كُفة، وأصل هذا من الكف وهو المنع، ومنه سميت اليد كفاً، لأن الإنسان يمتنع بها، ومنه قيل: مكفوف لأنه قد منع التصرف"[٤١] ويلاحظ أن الدلالة ترتبط بالأشياء المحسوسة المدركة ذهنياً، وقد تفرعت منها دلالات مادية منها كفة الميزان، والكف (اليد). ثم يلاحظ تالياً أنه بات يدل على الدلالة الذهنية وهي المنع.

لعل استخدام اللفظة في معنى مجازي يؤدي -أحياناً- إلى انقراض دلالتها الأصلية، وحلول الدلالة المجازية محلها، ومثال ذلك ما أورده ابن النحاس، يقول: "قال أبو الحسن بن كيسان: ريّا (فعلى) من الري، والري انتهاء شرب العطشان، فهو عند ذلك يمتلئ جوفه، فقيل لكل ممتلئ من شحم ولحم (ريان) والأنثى ريا"[٤٢] فالدلالة الأصلية هي انتهاء شرب العطشان ثم كثر استخدامها مجازاً في الامتلاء بالشحم واللحم حتى أدت إلى هذه الدلالة.

الأضداد:

ظاهرة الأضداد ظاهرة لغوية توسع اللغويون قديماً في بحثها ودرسها، وقد ألفت في هذه الظاهرة جملة من المصنفات نبهت إليها والتقطت شواهدها اللغوية وطال النقاش والجدل فيها[٤٣].

تعد ظاهرة الأضداد من المشترك اللغوي، فهي الألفاظ التي يدل الواحد منها على معنيين، بيد أنهما متضادان، يقول أبو الطيب اللغوي: "الأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما نافاه، نحو البياض والسواد.. وليس كل ما خالف الشيء ضداً له: ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين؟ وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد، إذ كل متضادين مختلفين وليس كل مختلفين ضدين"[٤٤].

لعل ما شجعنا إلى عد ظاهرة الأضداد من المشترك اللغوي ما أورده السيوطي قاصداً التضاد: "هو نوع من المشترك"[٤٥] وأكد ذلك بقوله: "إن المشترك يقع على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين، فما يقع على الضدين، كالجون والجلل، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين"[٤٦]، وهذا يشي بأن المعاني قد تتعدد ولا تكون متضادة كلفظة العين، فهي عضو في الجسد ونبع ماء وجاسوس وغيرها.

ولا يشك في أن ابن النحاس من اللغويين الذين اعترفوا بوقوع ظاهرة الأضداد العربية، وقد كشف عن ذلك في شرحه للمعلقات على ما سنوضحه، إذ كانت هناك ثلة من اللغويين ينكرون وقوع ظاهرة الأضداد في اللغة، على نحو قول أبي العباس أحمد ابن يحيى إذ يقول: "ليس في كلام العرب ضد،قال: لأنه لو كان ضد لكان الكلام محالاً، لأنه لا يكون الأبيض أسود ولا الأسود أبيض، وكلام العرب-وإن اختلف اللفظ- فالمعنى يرجع إلى أصل واحد، مثل قولهم: التلعة وهو ما علا من الأرض، وهي ما انخفض ؛لأنها مسيل الماء إلى الوادي، فالمسيل كله تلعة، فمرة يصير إلى أعلاه فيكون تلعة، ومرة ينحدر إلى أسفله فيكون تلعة، فقد رجع الكلام إلى أصل واحد وإن اختلف اللفظ "[٤٧]. بيد أننا نجد ابن النحاس يصرح بأن اللفظ قد يفيد مقابل معناه وضده لعلة من العلل، ولقد وردت شواهد عدة تؤكد هذا. فلقد أورد ابن النحاس توضيحاً للفظة (الجون) في شرحه لبيت الحارث بن حلزة:

وكأن المنون تردي بنا أر عَنَ جَوْناً ينجابُ عنه العَمَاءُ

إذ يقول: "والجون: الأسود والأبيض، وهو من الأضداد، إلا أنه يريد به هنا الأسود"[٤٨] فابن النحاس يعتمد على السياق في تحديد دلالة لفظة (الجون)، وفي الوقت نفسه يؤكد أنها من الأضداد.

لقد وقفت على غير ما توضيح لهذه اللفظة خاصة، فقد قيل: إن نسيان الأصل والالتفات إلى المظهر هو الأساس في تشكل الظاهرة، أي أن يطلق اللفظ على شيء واحد تتغير مظاهره أحياناً، فلا يفطن السامع إلا إلى المظهر، فيحكم بالتخالف والتضاد، وقد مثل لهذا بلفظة (الجون) الشيخ الخضري، فقال: "والأصل فيه أن يطلق على السحابة، ومنها الأسود والأبيض، فنقل الناس عن الأصل (السحابة) وفطنوا فقط لمظاهرها من السواد والبياض فأطلقوا الجون عليهما"[٤٩] ويرد قطرب التضاد القائم في لفظة (الجون) إلى اختلاف اللهجات إذ يقول: "وقالوا الجون النهار، والجون في لغة قضاعة الأسود، وفيما يليها الأبيض وهذا من الأضداد"[٥٠] ويؤكد هذا ما أورده ابن الأنباري، يقول: "إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب، والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء، قالوا: فالجون الأبيض في لغة حي من العرب والجون الأسود في لغة حي آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر"[٥١]. ويرى إبراهيم أنيس أن التضاد في لفظة (الجون) يعود إلى سبب صوتي. فهو يرى أنها قد تكون قد انحدرت من (جن) بمعنى ستر، ومنه أظلم، ثم حدث تطور صوتي فقلب أحد النونين إلى مشابهه، وهو الواو، وجون بالواو تعبر عن النور وذلك سبب التباس جن بمعنى جون[٥٢] وقد قيل إن (جون) معربة من (كون) فقد ذكر الدكتور وافي أن أصلها اللون وذلك بالاستناد إلى مد أورده صاحب القاموس المحيط[٥٣]. وقيل: إنها معربة من (كون) الفارسية ومعناه في الأصل اللون، وهذا

يصدق على الأبيض كما يصدق على الأسود[٥٤]. وقال مرمرجي الدومنكي إنها من السريانية وبمعنى اللون أيضاً، ولكنه من باب الإطلاق، وقيدت بلون عند جماعة من العربية وبآخر عند جماعة أخرى[٥٥]. وأكد أدي شير أنها معربة من الفارسية إذ يقول: " الجون: معرب كون ومعناه اللون، ومما يؤيد تعريبه أنه يأتي بمعنى الأبيض والأسود والأخضر والأحمر والأدهم، وقالوا فيه: جان وجهه أي اسود، وجوّن باب العروس أي بيضه إلى غير ذلك ومنه السرياني (   ) والأرمني (   ) ويقربه السانكريتي(ranj)أي صبغ[٥٦]. وهي في السريانية (gawana) بمعنى لون أو جنس أو نوع[٥٧].

يقودنا هذا للحديث عن ألفاظ أخرى أوردها ابن النحاس مؤكداً أنها من الأضداد وقيل إنها قادمة من لغات أخرى غير العربية. ومنها لفظة (رهوة) يقول ابن النحاس: "قال ابن السكيت: الرهوة الجبل، وقال الطوسي: يقال لما ارتفع من الأرض ولما انخفض رهوة"[٥٨] وابن النحاس كعادته يتبع المنهج الوصفي ويكشف عن الدلالة من خلال السياق الذي وردت فيه اللفظة، وقد أكدت الدراسات أن لفظة (رهوة) من الأضداد كما ألمح إلى ذلك ابن النحاس، وقد عقد ربحي كمال فصلاً للألفاظ التي تدل على المعنى وضده في العربية، وتدل النظائر على أحد المعنيين في العبرية أو في السريانية ومن بين هذه القائمة لفظة (رهوة) و(بسل)[٥٩]، حيث وردت عند ابن النحاس كلمة (بسل) في قوله: "الباسل: ها هنا الكريه، ويقال للحلال بسلٌ وللحرام بسل وقوم بسل إذا كان قتالهم محرماً"[٦٠]، وقد أكد محمد عزام أن التضاد فيها قادم من اقتراضها من اللغة العبرية إذ يقول: "وقد ينشأ التضاد من اقتراض اللغة بعض ألفاظها من لغات أخرى مجاورة، مثل (البسل) ويعني في العربية: الحلال، وفي العبرية: الحرام[٦١].

يورد ابن النحاس لفظة (يسرون) على أنها من الأضداد بقوله: "ويروى يسرون فمن روى يسرون فيجوز أن يكون معناه عنده يكتمون، ويجوز معناه يظهرون، وهو من الأضداد، وقيل في قول الله عز وجل: "وأسروا الندامة لما رأوا العذاب" معناه أظهروا، وقيل معناه كتموها[٦٢]. وأعتقد أن ثمة صفة مشتركة بين (سرّ) بمعنى (كتم) وسر بمعنى أظهر، إذ النفس هي موضع السر، وسرّ بمعنى أظهر أي خروج السرّ من نفس إلى نفس أخرى بمنزلة النفس الأولى، ولهذا فهي تبقى في دائرة الكتمان، ولوجود مفارقة في (سرّ) وهي بمعنى الإظهار على وجه الخفية جاءت بمعنى أظهر، وتشكلت الضدية منها، ولعل صفة المشاركة هي مدعاة ذلك، على نحو ما أورده ابن قتيبة إذ يقول: "وهذا حرف من حروف الأضداد: تقول شريت الشيء بمعنى اشتريته، وشريت الشيء بعته، ومثله بعت الشيء، وأنت تريد: "بعته واشتريته"[٦٣]. فالبيع والشراء مقايضة يعني أن الشخص الذي يبيع يشتري ويبيع في آن، وهكذا مع (سر) فالشخص الذي يسر يكتم وما يسر إليه يكتم،

وهذا يظهر وذاك كذلك، فهناك صفة مشتركة بين معنييهما المتضادين يكشف السياق عنها، ولا ننسى أن عملية الأسرار هي عملية إظهار من طرف. وعملية كتمان من طرف آخر.

الترادف:

الترادف ظاهرة لغوية متجذرة في الدرس اللغوي عند العرب، وهي أن يُدَّل على المعنى الواحد بألفاظ متعددة، فالترادف "توارد لفظين أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد، أو بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة"[٦٤]، وقد عرفه فخر الدين الرازي كذلك "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، وقد احترزنا بالإفراد عن الاسم والحدِّ، فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباين؛ كالسيف والصارم، فإنهما دّلا على شيء واحد لكن باعتبارين؛ أحدهما على الذات، والآخر على الصفة؛ والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول"[٦٥].

ولقد كشف ابن النحاس في شرحه عن بعض أسباب حدوث ظاهرة الترادف في اللغة، كما كشف عن بعض مظاهرها، فهو يؤكد أن صفات الأشياء تغدو علماً عليها، وتصبح مرادفة لاسمه الأصل، إذ يقول: "وقد خصت الخمر بأسماء وصفات، وهذه أسماء الخمر وصفاتها، فبعض ذلك عن البصريين، وبعضه عن الكوفيين: هي الخمر، والقهوة، والسلافة، والمدام، والعقار والراح، والشمول، والقرقف، والاسفنط، والسلسل، والسلسال، والخرطوم، والخندريس، والرحيق، والزرجون، والسلسيل، والعانية، والصيرفية، والمشعشعة والصهباء، والسخامية، والصرخدية..."[٦٦].

يتراءى لنا أن ابن النحاس يجعل صفات الشيء علماً عليه، فهو لم يميز –ابتداء– بين الأسماء والصفات، فهو يقول: "وقد خصت الخمرة بأسماء وصفات، ولم يفرق بينها، واكتفى بالإلماح إلى الخلاف القائم بين البصريين والكوفيين، ليؤكد عدم القطع في هذه القضية، مؤكداً في ذلك منهجيته الوصفية بسرد قائمة طويلة من أسماء أو (صفات) الخمرة دون تفريق بينها، ويستشعر المرء أنها أقرب إلى الأسماء عنده من الصفات، أو لنقل إن العرف اللغوي يميل إلى ذلك، إذ يقول: "قال أبو جعفر وسميت خمراً لسترها العقل..."[٦٧]. "وسميت قهوة لأن شاربها..."[٦٨] ولعل قوله: "سميت"، تدل على ما لم يسم فاعله، وما هذه التسميات إلا ما درج عليه العرف اللغوي، وقد ينيء هذا الأسلوب بعدم إيمانه بذلك لأن في ذلك إسناد إلى المبني للمجهول بيد أنه معلوم في الاستخدام أو الاستعمال عند العرب، وهذا ليس مؤكداً لأنه ينظر إلى المدلول على أنه الأصل والدال أمر حادث عليه.

قد يتشكل الترادف على حد شرح ابن النحاس وتمثيله نتيجة تقديم أو تأخير صوت من أصوات اللفظة، مما يجعل كلمتين مختلفتين في الصورة متفقتين في الدلالة، وقد سميت هذه الظاهرة بـ (المقلوب) على حد قول ابن قتيبة، إذ يقول: "ويقال رجل أغرل وأرغل وهو من المقلوب"[٦٩]. ويورد ابن النحاس أمثلة في شرحه لقوله عنترة:

خطارةٌ غبُّ السرى موارةٌ تَطِسُ الإكام بذاتِ خُفٍّ مِيثَم

يقول: "وغب السرى بعد السرى، ويقال: أغبت فلاناً في الزيارة، وغب اللحم وأغب، إذا تغير، وكذلك: خزن، وخنز "[٧٠] والشاهد في قوله: خزن وخنز، إذ قدم حرف النون على الزاي، مما أورث اللغة لفظتين مختلفتين في الصورة متفقتين في الدلالة.

ويقترب من ذلك ما قد يحدث ترادفاً نتيجة استبدال حرف بحرف آخر يقترب مخرجه في الجهاز النطقي من مخرجه، وقد يستند ذلك إلى اللهجات العربية، مما يورث اللغة ألفاظاً مختلفة في الرسم الإملائي متفقة في الدلالة، ولينظر إلى ابن النحاس في شرحه لقول امرئ القيس:

ويومَ عقرتُ للعذاري مطيتي فيا عجباً من رحلها المتَحَمَّل

حيث يقول: "والمطية الراحلة، ويقال إنما سميت مطية لأنه يركب مطاها أي ظهرها، ويقال: إنما سميت مطية لأنه يُمْطى عليها في السير أي يمد. ويقال: مطا يمطو في السير ومط ومت ومدّ بمعنى واحد"[٧١]. وهذا النص يستدعي إلى الذهن قول ابن جني: "القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها ذلك: الدال والطاء والتاء، والذال الظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه"[٧٢]. ويلاحظ أن الدال في (مد) والطاء في (مط) والتاء في (مت) حروف تقاربت مخارجها وتدانت وفق فهم اللغويين قديماً. وهذا أفرز ترادفاً بين هذه الألفاظ. وقد أورد الصاحبي في باب الثاء: أن هناك قوماً من العرب يقلبون التاء دالاً، فيقولون (أجدبيك) في موضع (أجتبيك)، ويجعلون تاء الافتعال بعد الجيم دالاً، يقولون: اجدمعوا[٧٣]. وهذا يؤكد ما أسلفنا أن مثل هذا القلب يستند إلى اختلاف في اللهجات عند العرب أساساً، إذ يورد مثالاً بين الهاء والهمزة بقوله: "وهريق وأريق بمعنى والأصل أريق وأبدل من الهمزة هاءً لقربها منها وأن الهمزة ثقيله وكذلك إياك وهياك[٧٤].

يقدم ابن النحاس نماذج عدة لمثل هذا الملحظ، فهو يقول: "والهيام: قيل: هو الرجل اللين، وقيل هو ما تناثر من الرمل، يقال: الهام، الهار، والهال بمعنى واحد، وجمعه في القياس أهمية[٧٥].

والملاحظ أنه جاء بـ (الهار والهال) باعتبارهما مرادفين لـ (الهام) وقد حدد دلالتها عن طريق أخواتها في الاشتقاق الأكبر، فقد قال: وجمعه في القياس أهمية وهذا لأنه يشك فيها، أو أن الجمع يحيل إلى الأصل. وتراه يقول: (قيل هو... وقيل هو.. ويقال ...) وهو بهذا يلتزم بالمنهج الوصفي فيسجل شرحه كما قيل، ويكتفي بالمقول في تحديد الدلالة.

ويتفق مع هذا ما يورده ابن النحاس مروياً عن الخليل بن أحمد في شرحه لقول لبيد بن ربيعة:

فمضى وقدّمَها وكانت عادةً منه إذا هي عرَّدت إقْدامُها

إذ يقول: "وروي عن الخليل أنه قال: معنى عرّدت وعرجت واحد"[٧٦] وهنا استبدل حرف الجيم بالدال، مما أورث اللغة ترادفاً. وقد أورد أمثلة عدة لمثل هذه الظاهرة في شرحه، وقد لا يكون اتفاق بين الحروف المتناوبة في الكلمة من حيث مخارجها، فهو يقول: والساحة والباحة والعروة والعرصة واحد، وهو ما قرب"[٧٧]، ويروى عن الأصمعي: "وكر يكر، ووكن يكن إذ أوى إلى وكره"، وقوله: "وانتفل وانتفى بمعنى واحد"[٧٨]. وقوله: "والمخالطة والمخالفة والمعاشرة واحد"[٧٩]. وقوله: "فشككت وشققت واحد"[٨٠]. والأمر المشكل في هذا المقام يكمن في تلك المفردات التي يحصل فيها إبدال وليس ثمة علاقة واضحة بين حروفها المبدلة، أي انه لا يكون ثمة تقارب في مخارج الأصوات المبدلة، وقد عد إبراهيم أنيس مفردات مثل هذه الظاهرة مفردات مترادفة ذات صورة مستقلة تمام الاستقلال عن الصورة الأخرى لعدم وضوح الصورة الصوتية بين حروفها وقدم لها أمثلة عدة[٨١].

يشير ابن النحاس إلى أن تغير بعض الأصوات الناتج عن عجم بعض الحروف يورث الترادف على نحو ما يتضح من قوله: "وقوله: أحم أي دنا وحضر، ويروى أجم، وهو قريب من معنى أحم، قال أبو الحسن معناه ترادف"[٨٢] ومثله قوله: "ويروى فتجسس ومعناها كمعنى فتحسس"[٨٣]. على أننا لا نجد تقاربا بين صوتي الجيم والحاء إلا إذا نظرنا إلى الجيم بلفظها المفرد الشديد الخالي من التعطيش الذي يشبه نطق أهل القاهرة.

يؤكد ابن النحاس أن اختلاف اللهجات يورث الترادف للغة كذلك، إذ يصطلح بعض الناس على تسمية شيء باسم يخالف ما اصطلحت عليه جماعة من الناس آخرون، ثم يشيع ذلك في الاستعمال ويغدو مرادفاً لما كان، وبيان ذلك ما أورده في شرح قول امرئ القيس:

وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كقنو النخلة المتعثكل

إذ يقول: "والقنو العذق، وهو الكباسة، وأهل مصر يسمونه الاسباطة، والعذق النخلة، والعِذق الأسباطة[٨٤] وقد حددت دلالتها تبعاً لتغير الوحدة الصوتية (الفونيم) فتح العين أو كسرها، ومثله قوله: "التعذال، والعَذْل والعَذَل واحد"[٨٥].

وقد يتشكل الترادف في اللغة عن طريق الامتزاج الحضاري بين العرب والأمم الأخرى، والنظرية التوقيفية التي كان يتزعمها قديما ابن فارس تنكر تطور اللغة عن طريق التأثر بلغات أخرى، فالعربية – في رأيه – لايمكن أن تكون قد تطورت عن طريق الاحتكاك بلغة أخرى، حتى أنه يفسر وجود كلمات قال عنها العلماء إنها غير عربية بأن الأمر كله لا يعدو أن يكون تشابها بين العربية وغيرها أو أن اللغات الأخرى هي التي أخذت هذه الكلمات عن العربية[٨٦].

وأما من كان يؤمن بالمواضعة فإنه يؤكد التأثر والأخذ من اللغات الأخرى، و ابن جني هو من كان يتزعم هذا التوجه، ويعد تأثر العربية باللغات الأجنبية سببا من أسباب تطور اللغة، وهو يشير إلى مظاهر انتقال الكلمات الأجنبية إلى العربية وكيفية هذا الانتقال، من ذلك تعريف الكلمة الأجنبية بالألف واللام، وإعرابها على النسق العربي، والاشتقاق منها مع ما يمكن أن يحدث في الكلمة من تغيير عند النقل، وقد عقد بابا تحت عنوان (في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)[٨٧]. ويصدر ابن النحاس في شرحه عن هذا الفهم، فهو يقول في شرح قول الحارث بن حلزة:

حذر الجوْرِ والتعدّي ولن يَنْـ قص ما في المهارق الأهواء

"والمهارق: الصحف الواحد مُهَرق، وأصله أعجمي معرب"[٨٨].

ويقول في شرح قول امرئ القيس:

فظل العذارى يرتمين بلحمها وشحمٍ كأهداب الدّمقس المفتّل

"والدمقس: الحرير على قول الأصمعي، ويقال: مدقس"[٨٩] ويعد هذا من باب توسيع الدلالة القادم من دخول لفظة من لغة أخرى، ولنقل إنه من باب المعرب والدخيل، أو الامتزاج الحضاري الذي يدفع بأبناء اللغة إلى استخدام ألفاظ أخرى لها مثيل في العربية، ويعد رمضان عبدالتواب هذا الملحظ عاملاً أساسياً من عوامل كثرة المترادفات في العربية الفصيحة، إذ يقول: "ومن عوامل كثرة المترادفات في العربية كذلك: الاستعارة من اللغات الأجنبية، التي كانت تجاور العربية في الجاهلية وصدر الإسلام وبين الكلمات المترادفة التي رويت لنا، الكثير من الألفاظ المستعارة من الفارسية وغيرها كالدمقس والاستبرق للحرير، والزرجون والاسنفط والباذق والدرياقة للخمر.."[٩٠] ونستذكر في هذا المقام ثانية ما أورد ابن النحاس في أسماء الخمر وصفاتها، إذ يقول: "الخندريس: كل ما ضرب إلى الحمرة، يقال حنطة خندريس، إذا احمرت من طول المكث والرحيق السهلة، والزرجون بالفارسية لون يشبه لون الذهب"[٩١] وهذا من باب الاقتراض من اللغات الأخرى الذي يورث الترادف، إذ تدور على ألسنة الناطقين بالعربية مع الألفاظ الأم. وقد قيل إن (الزرجون) في السريانية القديمة (Zargono) فرع لأصل الكرمة المدفون zargo حمري اللون، والأرجح أنها فارسية، وليست سريانية[٩٢].

حصر الدلالة ودقتها:

لقد قدم ابن النحاس في شرحه عملاً دلالياً كشف به عن بعض المساحات الدلالية لعدد من الألفاظ قد تتقارب وربما تتداخل عند المتكلم في العربية، وقد تتجاوزهم إلى أهل اللغة وأقصد بهم المتخصصين، وهو يقدم في هذا الملحظ درساً تحليلياً للدلالة اللغوية إذا انصرف اهتمامه فيه إلى تثبيت الفروق بين دلالات الألفاظ وبسط المساحات الدلالية التي يحددها اللفظ الخاص بها، وبين الحدود الفاصلة بينها وبين جاراتها، وبيان ذلك في قوله: " ثمان: فأولها (الدامية): وهي شقيق صغير، والفعل منها دميت تدمى دماً فهي دامية، وبعضهم يسميها الحارصة وهي بمعنى محروصة، كما قال جل وعز: "من ماء دافق" وحقيقته ذات حرص، يقال حرص القصار الثوب يحرصه إذا شقه، وبعضهم يسمي هذه الشجة الحَرْصة، وتقديرها أيضاً ذات الحرصة. ثم

(الباضعة) وهي التي تبضع اللحم أي تشقه، وقولهم بضعةٌ من لحم إنما هي قطعة منه، والبضعة من العدد من هذا، والفعل من الباضعة، بضعتْ تبضع بضعاً وبضوعاً فهي باضعة، ثم (المتلاحمة) وهي التي مرت في اللحم، والفعل منها تلاحمت تتلاحم تلاحماً فهي متلاحمة، ثم (السمحاق) وهي التي تشق اللحم، حتى تبلغ إلى الجلد الذي بين اللحم والعظم، والعرب تسمي ذلك الجلد السمحاق ثم سميت الشجة باسم ذلك الجلد. والتقدير في العربية ذات السمحاق، وبعضهم يسمى هذه الشجة الملطا حكاها يعقوب السكيت: مقصورة، وحكاها أبو عبيد القسام بن سلام: ممدودة. ثم (الموضحة) وهي التي أزالت هذا الجلد، وأضحت عن العظم، والفعل منها أوضحت توضحُ إيضاحاً فهي موضحة، ثم (الهاشمة) وهي التي بعد إيضاحها عن العظم هشمته والفعل منها هشمت تهشم هشوماً، وهشماً فهي هاشمة ثم (المنقولة) وهي التي بعد هشمها العظم خرج من الدماغ عظام صغار، والفعل منها: نقِّلت في مُنَقَّلَةٌ كأنها أخرج من أجلها عظام مثل النقل، والنّقلُ: الحجارة الصغار ثم (الأمةُ) وهي التي بلغت أم الدماغ وأم الدماغ جليدة رقيقة تكون عليه، والفعل منها أمّت تؤم أمّا فهي أمّةٌ أي بلغت أم الدماغ، ويقال لها مأمولة وهي غاية الشجاج"[٩٣].

يشتمل هذا النص الطويل على جملة من القضايا الدلالية، كالترادف القائم على اختلاف اللهجات، وانتقال الدلالة من المادي إلى المجرد، والترادف المبنى أساساً على الاختلاف في البنية الصرفية إلى غير ذلك، وموضع الشاهد أن هذا النص يفتح باباً للتحليل الدلالي القائم على بحث الدقة في التعبير ورفع اللبس عن المتحاورين في أمر الشجاج ودرجاته المتباينة فعلاً في الواقع ، والمتباينة في الدلالة، فهو يورد الألفاظ الخاصة ، والمتعلقة بدرجات الشجاج لتكون دليلاً للمتلقي على دقة دلالة الألفاظ، فلا يخطىء في تعبيره أو فهمه، وهو يكشف كذلك عن تبدل الأحكام بهذه الدقة وفق دقة دلالة الألفاظ.

ويفرق ابن النحاس بين الطلل والرسم بقوله: "وواحد الأطلال طلل، ولا يقال له طلل حتى يكون له شخص، فأما الأثر، فإنما يقال له رسم"[٩٤] ويفرق بين (البرير والمرد) بقوله: "البرير، قال أهل اللغة: ثمر الأراك، والمرد أيضاً ثمر الأراك، والفرق بين المرد وبين البرير أن المرد هو التام من ثمر الأراك، ويقال: لثمو الأراك الأول منه كَبَاث، ثم برير، ثم مَرْد والواحدة مردةٌ وبريرةٌ، وكباثةٌ"[٩٥] وفرق بين الميت والجنازة، و بين القدح والكأس في قوله: "ولا يقال للميت وحده جنازة، ولا للنعش وحده جنازة، وكما يقال للقدح الذي فيه الخمر كأس، ولا يقال: للقدح وحده كأس ، ولا للخمر وحدها كأس[٩٦].

خلاصة القول أن هذه الدراسة قد بينت أن شرح ابن النحاس يشتمل على غير ما ظاهرة دلالية، كما أنها كشفت عن أن ابن النحاس قد ألمح إلى بعض العوامل التي تؤدي إلى تشكل هذه الظواهر الذي قد يكون من اللهجات العربية المختلفة، أو من التمازج الحضاري بين الأمة العربية والأمم الأخرى، إذ كنا نلاحظ بعض الإشارات إلى اقتراض العربية جملة من المفردات من اللغات الأخرى كالفارسية مثلاً، أو عن طريق وصف الشيء بصفات عدة تشيع في الاستعمال حتى تغدو علماً على الشيء نفسه، وقد تجده يشير إلى العامل المجازي في تشكل الظواهر الدلالية، وغالبا ما كان يطرح الأمثلة التوضيحية من القرآن الكريم.

الهوامـــش

١- ابن خلدون، المقدمة، دار الشعب، القاهرة: ص ٤١٩.

٢- الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨: ص.

٢١٥وانظر: الكفوي، الكليات، تحقيق، عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشـــق، ١٩٧٢: ج٢، ص٣٢٤.

٣- سيبويه ، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة ،١٩٧٧: ج١: ص ٧.

٤- قطرب أبو علي بن المستنير، الأضداد، نشر كوفلر في مجلة إسلاميكا، ١٩٣٢: ص ص ٢٤٣- ٢٤٤.

٥- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥: ص٦٥.

٦- جلال الدين الســـيوطي، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أبو الفضـــل إبراهيم وآخريـــن، القـــاهرة، ١٩٥٨: ج١ :٣٦٩.

7- -Ensyclopaedia of Linguistics : Information and Control-A.R. Meethan . Pergamon press Ltd Printed in Hungary, 1969 .P. 501.

8- Leech : Semantics . Penguin , B . Penguin Books , 1978 . P. 228.

٩- أولمان، دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق: ص ١١٥.

١٠-ف. ر. بالمر ، علم الدلالة إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإســـكندرية، ١٩٩٥:ص ٢٤.

١١-المرجع نفسه : ص ص ٢٤ -٢٥.

١٢-الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميريـــة، ج١، ص ص ٣٢٥-٣٢٦.

١٣-ابن النحاس، شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعـــة الأولى، ١٩٨٥: ج ٢ ص ٢٧.

١٤- المصدر نفسه: ج٢ص ١٣٦.

١٥- المصدر نفسه: ج١ ص ٣٢.

١٦- المصدر نفسه: ج١ ص ٢٧.

١٧- ابن قتيبة، غريب الحديث، تحقيق عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، الطبعة الأولى،بغـــداد، ١٩٧٧: ج١، ص ٤٤٦.

١٨- ابن منظور، لسان العرب، مادة (بتل).

١٩-ربحي كمال، التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة، جامعة بيروت العربيـــة، بـــيروت،١٩٧٢ :ص ٧٠.

٢٠- ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج١، ص٩٠.

٢١- ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (برك).

٢٢- ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج١، ص ١٩.

٢٣- المصدر نفسه: ج١، ص١٥٣.

٢٤-المصدر نفسه: ج١، ص ١٦٦.

٢٥-ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق: مادة (كفر).

٢٦-سورة الصافات آية ١٢٥.

٢٧-ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج٢، ص ١٢٢.

٢٨- الفيروزابادي، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: مادة (بعل).

٢٩-ابن منظور، لسان العرب: مادة (بعل).

٣٠-ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج٢، ص١٤٥.

٣١- المصدر نفسه: ج ٢، ص٦.

٣٢- المصدر نفسه: ج٢، ص٢٦.

٣٣-المصدر نفسه: ج١، ص ٣٥.

٣٤-المصدر نفسه: ج١، ص ١٣٥.

٣٥-المصدر نفسه: ج١، ص١٠٣.

٣٦- المصدر نفسه: ج ٢، ص ٩٣.

٣٧-المصدر نفسه: ج ٢، ص ٤٣.

٣٨-المصدر نفسه: ج٢، ص ٩١.

٣٩- فايز الداية، علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥: ص ص٣٢٣- ٣٢٤.

٤٠-ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج١، ص ٧٥.

٤١-المصدر نفسه: ج١، ص ١٣٤.

٤٢- المصدر نفسه: ج١، ص ٢١.

٤٣-انظر على سبيل المثال:

- أبو بكر بن الأنباري، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل، الكويت، ١٩٦٠م.
- أبو حاتم السجستاني، الأضداد، نشر هفنر، بيروت، ١٩١٣م.
- ابن الدهان، الأضداد، نشر الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، ١٩٦٣م.
- ابن السكيت، الأضداد، نشر هفنر، بيروت، ١٩١٣م.
- أبو الطيب اللغوي: الأضداد في كلام العرب، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٩٦٣م.
- قطرب الأضداد، نشر كوفلر، مجلة اسلاميكا، ١٩٣٢م.

٤٤-أبو الطيب اللغوي، الأضداد، مرجع سابق: ج١ ص١.

٤٥-السيوطي، مرجع سابق: ج١ ص ٣٨٧.

٤٦- المرجع نفسه: ج١ ص ٣٨٧.

٤٧- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، شرح أدب الكاتب، نشر مصطفى صادق الرافعي، عنيت بنشره مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٠هـ ص ٢٥١.

٤٨-ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج٢ ص٦٦.

٤٩-الخضري، الأصول: ص١٧٤، نقلا عن: توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠: ص١٥٥.

٥٠-قطرب أبو على بن المستنير، الأزمنة، طبعة المجمع العلمي بدمشق، السنة الثانية، ص٣٢.

٥١-ابن الأنباري، الأضداد، مرجع سابق: ص١١.

٥٢-إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٦٥: ص٢١٣-٢١٤.

٥٣-الفيروز ابادي، القاموس المحيط، مرجع سابق: مادة (جون).

٥٤-علي عبدالواحد الوافي، فقه اللغة، القاهرة، ١٩٥٦: ص ٤٩.

٥٥-المرجع نفسه: ص ١٩٠، وانظر توفيق محمد شاهين، مرجع سابق: ص ص ١٦٦- ١٦٧.

٥٦-السيد أدي شير، كتاب الألفاظ الفارسية المعربة، طبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت، ١٩٠٨م: ص ٤٩.

57- Syriac English Dictionary , p . 45 .Costaz , L.

٥٨-ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج٢: ١٠٥.

٥٩-ربحي كمال، التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة، مرجع سابق: ص ٦٩ ص٨١.

٦٠-ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج٢ ص ص٢٥- ٢٦.

٦١-محمد عزام، النقد والدلالة، نحو تحليل سيميائي للأدب، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ١٩٩٦م: ص ٩٥.

٦٢-ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج ١ص ١٧.

٦٣-ابن قتيبة، غريب الحديث، مرجع سابق: ج١ ص ٢٥٣.

٦٤-التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبدالبديع، مراجعة أمين الخولي، سلسلة تراثنا، ١٩٦٩-١٩٧٥: ج ٣ ص ٦٦.

٦٥-السيوطي، المزهر في علوم اللغة، شرح محمد جاد المولى، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي، مصر: ج١ ص٤٠٢.

٦٦-ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج ٢ ص ٢٧.

٦٧-المصدر نفسه: ج٢ ص ٢٧.

٦٨- المصدر نفسه: ج٢ ٢٧.

٦٩-ابن قتيبة، غريب الحديث، مرجع سابق: ج١ ص ٥٥٨.

٧٠-ابن النحاس، مصدر سابق: ج٢ ص ١٩.

٧١-المصدر نفسه: ج١ ص ٩.

٧٢- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، ١٩٥٤م: ج١ ص ١٩٧.

٧٣-أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي، تحقيق أحمد صقر ،طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧م: ص١٤٠.

٧٤-ابن النحاس، مصدر سابق: ج٢، ص ١٧١.

٧٥-المصدر نفسه:ج١ ص ١٥٢.

٧٦-المصدر نفسه: ج ١ ص ١٤٧.

٧٧- المصدر نفسه: ج١ ص ١٩.

٧٨-المصدر نفسه: ج٢ ص ١٥١.

٧٩- المصدر نفسه: ج٢ ص ٢٥.

٨٠- المصدر نفسه: ج ٢ ص ٣٣.

٨١-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، المطبعة الفنية الحديثة، القـــاهرة، الطبعـــة الرابعـــة، ١٩٧٢م: ص ٧٥ ، ص٨٣.

٨٢- ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج١ ص ١٠٨.

٨٣- المصدر نفسه: ج٢ ص ٣٩.

٨٤-المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٤.

٨٥-المصدر نفسه: ج ١ ص٣٠.

٨٦- ابن فارس، الصاحبي، مرجع سابق، ص ص ٥٩ -٦٠.

٨٧-ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بـــيروت، الطبعة الثانية، ج١ ص ٣٥٧.

٨٨-المصدر نفسه: ج ٢ ص ٧٢.

٨٩-المصدر نفسه: ج ١ ص ص ١٠-١١.

٩٠-المصدر نفسه: ج٢ ص ٢٧.

٩١-المصدر نفسه:ج ٢ ص٢٧.

٩٢-مار أغناطيوس أفرام الأول، مجلة مجمع دمشق، الجزء الأول، ١٩٤٩م: ص ص ٣-٤.

٩٣-ابن النحاس، شرح القصائد، مصدر سابق: ج١ ص ٦٨.

٩٤-المصدر نفسه:ج١ ص٥٣.

٩٥-المصدر نفسه: ج١ ص ٥٧.

٩٦- المصدر نفسه: ج١ ص١٠٣.